

الفصل الثاني

سياسات بنك السودان

يقوم بنك السودان بوضع وتنفيذ السياسة المصرفية الشاملة والسياسة النقدية والتمويلية ضمن إطار الاقتصاد الكلي للدولة ، مع الأخذ في الاعتبار المستجدات العالمية وأهمية تطوير ومواكبة الجهاز المصرفي للمعايير المالية والمصرفية . وتأسيساً علي هذا تم إصدار السياسة المصرفية الشاملة (١٩٩٩ - ٢٠٠٢) وتهدف إلى تنمية الجهاز المصرفي في النواحي المختلفة وتطوير إدارة السيولة وتنظيم سوق النقد الأجنبي وإدخال التقنية المصرفية والتأصيل . ولتنفيذ الجوانب المذكورة تم وضع برامج عمل سنوية محددة ، وقد تواصل العمل فيها خلال عام ٢٠٠٣ . كذلك أصدر بنك السودان السياسة النقدية والتمويلية لعام ٢٠٠٣ والتي تهدف إلى تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٨% ونسبة تضخم لا تتجاوز ٧% في المتوسط خلال العام و ٥% بنهاية العام ، ومعدل نمو في عرض النقود بنسبة ٢٢,٣% خلال العام ، والحفاظة علي مرونة واستقرار سعر الصرف وتحقيق السلامة المصرفية.

(أ) أداء السياسة المصرفية الشاملة خلال عام ٢٠٠٣م:

فيما يلي استعراض لأداء السياسة المصرفية الشاملة خلال عام ٢٠٠٣م:-

١. رقابة وتنمية الجهاز المصرفي :-

تم تعديل قانون تنظيم العمل المصرفي لعام ١٩٩١م بقانون عام ٢٠٠٣ بهدف مواكبة المتغيرات المصرفية المحلية والعالمية ، وفي مجال الرقابة المصرفية تمت مراجعة شروط وأسس تاسيس البنوك ، وصدرت الشروط والضوابط المنظمة لعمل شركات توظيف الأموال ، كما استكملت الكثير من الجوانب في المنشورات المتعلقة بتطبيق نظام الحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، وتم إصدار منشور توضيحي لمنشور الشفافية والإفصاح والضبط المؤسسي ، وكذلك صدرت موجهات لإدارة المخاطر ، وتخفيض التكلفة الإدارية للوصول للنسبة المتعارف عليها عالمياً (٥٥%).

تواصل العمل لتخفيض نسبة الديون المتعثرة ، حيث انخفضت من ١٣% بنهاية ديسمبر ٢٠٠٢ إلي ١١% بنهاية ديسمبر ٢٠٠٣م.

٢. برنامج إعادة هيكلة المصارف:-

بدأ العمل في تنفيذ برنامج إعادة هيكلة الجهاز المصرفي في عام ٢٠٠٠م بهدف خلق كيانات مصرفية كبيرة ذات ملاءة مالية تؤهلها لمجابهة تداعيات المنافسة العالمية في مجال العمل المصرفي. ويتكون البرنامج من ثمانية محاور رئيسية ، تشمل الدمج المصرفي، الحد الأدنى لرأس المال ، بنوك القطاع العام ، البنوك التجارية ، البنوك المتخصصة ، فروع البنوك الأجنبية ، التمويل المتعثر في الجهاز المصرفي والعوامل المساعدة علي تنفيذ البرنامج .

إستمر العمل لتنفيذ البرنامج خلال عام ٢٠٠٣ وفيما يلي استعراض لموقف التنفيذ:-

بالنسبة لبنوك القطاع الخاص استوفت خمسة بنوك الحد المطلوب لرأس المال وقدره ثلاثة بليون دينار ، بينما رفعت تسعة بنوك رأسمها إلى ٢ بليون دينار وثلاثة بنوك إلى بليون دينار واختار بنكان خيار الدمج ، في حين لم يستوف بنك واحد المرحلة الأولى من البرنامج.

فيما يتعلق بنوك القطاع العام ، فقد استوفى بنك الخرطوم المرحلة الأخيرة بزيادة رأس ماله إلى ثلاثة بليون دينار وتم تحويله إلى شركة مساهمة عامة تمهيداً لخصصته ، أما بنك النيلين للتنمية الصناعية فقد استوفى المرحلة الأخيرة بزيادة رأس ماله إلي ٣ بليون دينار ، ويجري تنفيذ برنامج الإصلاح في إطار إكمال عملية الخصخصة.

أكمل مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية متطلبات العام الأخير وزيادة رأس ماله إلى ثلاثة بليون دينار ، ويحتاج لزيادة إضافية ليتمكن من القيام بدوره في التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر. أما البنك الزراعي فمازال يواصل تنفيذ برنامج الإصلاح وزيادة رأس المال.

بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية منح اثنان منهما مهلة لرفع رأس المال المدفوع من ١٠ مليون دولار إلي ١٢ مليون دولار وقد بدأ الثالث العمل عام ٢٠٠٣ برأس مال قدره ١٢ مليون دولار.

٣. أدوات إدارة السيولة:-

في إطار الإصلاح الاقتصادي لتخفيض معدلات التضخم ، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، واستقرار سعر الصرف ، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ، والاعتماد على الموارد الحقيقية بدلا من الاستدانة من الجهاز المصرفي ، ولتطوير أدوات إدارة السيولة تم استحداث شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) في يونيو ١٩٩٨ وشهادات مشاركة الحكومة (شهامه) في الربع الأخير من نفس العام ، وأخيراً تم خلال عام ٢٠٠٣م استحداث شهادات الاستثمار الحكومية . (تفاصيل أوفى في الفصل السادس).

٤. تمويل البنوك والمؤسسات الحكومية :-

من الوظائف الرئيسية لبنك السودان القيام بدور المقرض الأخير وذلك بمساعدة المصارف في معالجة أزمات السيولة المؤقتة ولسد الفجوة التمويلية للمؤسسات الحكومية وخاصة الزراعية، وفي هذا الإطار استحدث بنك السودان نافذتي العجز السيولي والاستثماري .

ارتفع التمويل الممنوح للمصارف من بنك السودان من ١٣,٠٦٣ مليون دينار بنهاية عام ٢٠٠٢م إلي ٢٦,٦٦٥ مليون دينار عام ٢٠٠٣م بنسبة ١٠٤%. وأيضاً ارتفع التمويل الممنوح للمؤسسات الحكومية من ٣,٢٥٩ مليون دينار عام ٢٠٠٢م إلى ١٣,٥٦٧ مليون دينار عام ٢٠٠٣م بنسبة ٣١٦,٣% .

٥. سوق النقد الأجنبي :-

هدفت السياسات الخاصة بالنقد الأجنبي للعام ٢٠٠٣م والإجراءات المصاحبة لها إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل في المحافظة علي استقرار سعر الصرف ، الاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي وتشجيع التعامل بالعملات الحرة الأخرى بجانب الدولار والعمل علي تحقيق السلامة المصرفية وفق ضوابط وأسس محددة في عمليات التمويل بالنقد الأجنبي. ولتحقيق هذه الأهداف تم اتخاذ الآتي :-

- تعزيز موارد النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات ببيع نقد أجنبي من خلال توفيره من نافذة بنك السودان ، كما تم السماح للصرافات بالعمل في التحويلات الصادرة والواردة وشجعت للعمل في مجال التحويلات بكافة العملات الحرة كما

حث بنك السودان المصارف والصرافات وكافة الجهات المتعاملة بالنقد الأجنبي بالتعامل بالعملات القابلة للتحويل الأخرى بجانب الدولار الأمريكي.

- تحرير كل عمليات الحساب الجاري.
- وضع الترتيبات اللازمة لإدارة الاحتياطيات من الذهب والأصول الخارجية ، كما تتواصل عملية حصر وتسجيل رأس المال الأجنبي المستثمر بالسودان.

٦. التقنية المصرفية:

في إطار تطوير التقنية المصرفية هدفت السياسة المصرفية في عام ٢٠٠٣م إلى إنشاء شبكة ومركز معلومات بنك السودان وتطوير النظم الخاصة بالنظام المصرفي الأساسي، بما في ذلك نظم الفروع، ونظم التمويل و الرواجع الرقابية والمالية والإدارية ، وفي هذا تم تحقيق الآتي :-

- تنفيذ نسبة ٨٥% من شبكة ومركز معلومات بنك السودان.
- تنفيذ الأعمال الخاصة بالنظام المصرفي الأساسي ، وقد بدأ العمل ببطاقة شامخ الإلكترونيّة الخاصة بالدفع من الحسابات بالمصارف ، حيث اشتركت ٦ بنوك في تقديم الخدمة من خلال ١٦ فرعاً.
- تم ربط ٦٤ فرعاً بالشبكة المصرفية خلال عام ٢٠٠٣م بذلك ارتفع عدد الفروع الموصلة بنهاية عام ٢٠٠٣م إلى ٢٤٧ فرعاً وتشكل حوالي ٥٠% من إجمالي فروع البنوك.

٧. الهيئة العليا للرقابة الشرعية علي الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية:-

واصلت الهيئة خلال العام ٢٠٠٣ م إصدار مجموعة من الفتاوى والقرارات في عدد من الجوانب منها ، التأهيل والتدريب بالمشاركة في دورات المعاملات المصرفية الإسلامية ومدخل الخدمة والمعايير الحاسبية للخدمات المالية الإسلامية ، وفي مجال البحوث والدراسات ، أقامت الهيئة مجموعة من المؤتمرات والندوات والمحاضرات ، بالتنسيق والتعاون مع إدارات بنك السودان ذات الصلة بتقديم الاستشارات المتعلقة بالجوانب الشرعية ، بالإضافة إلى ذلك شاركت الهيئة في عدد من الاجتماعات والندوات بالخارج .

(ب) السياسة النقدية والتمويلية :-

ومن أهم موجهاتها:-

- ١- يحدد كل مصرف القدر المناسب من السيولة الداخلية نقداً في جميع فروعها لمقابلة سحبات العملاء اليومية مع استصحاب الحد الأدنى الذي كان معمولاً به (١٠٪ من جملة الودائع) كمؤشر.
 - ٢- أن يحتفظ كل مصرف باحتياطي نقدي قانوني بالعملة المحلية والأجنبية بنسبة لا تقل عن ١٤٪ من الودائع المحددة .
 - ٣- تطبيق هامش مراجعة بنسبة ١٢٪ في العام كمؤشر.
 - ٤- على المصارف توجيه نسبة لا تقل عن ١٠٪ من إجمالي التمويل المصرفي لتمويل الأسر المنتجة وصغار المنتجين والمهنيين والحرفيين.
- وبالنسبة للأداء الفعلي للسياسة النقدية خلال العام ٢٠٠٣ م ، فقد سجل نمو عرض النقود ٣٠,٣٪ بينما بلغت نسبة التضخم ٧,٧٪، وحقق الناتج الإجمالي المحلي معدل نمو قدره ٦,١٪ وهو المستهدف .